



3876

بسم الله الرحمن الرحيم  
 المحكمة ناهية عقارب عند إنتصابنا  
 المحرمات ناهية عقارب عند إنتصابنا  
 بصوت محمدي كاسبري تحت الحكم الاتي نص

الحمد لله وحده

الجمهورية التونسية

وزارة العدل

محكمة ناهية عقارب

\*\*\*\*\*

عدد القضية : 3876 ن

تاريخ الحكم : 2013/09/05

حكم نفقة

باسم الشعب التونسي،

أصدرنا نحن م.س. قاضي ناهية عقارب عند إنتصابنا

لل قضاء في مادة النفقات بالجلسة العمومية المنعقدة يوم : 09 سبتمبر 2013

بمساعدة كاتب الجلسة السيد : م.س.د. م.س.د. م.س.د.

الحكم التالي بيانه بين :المدعية : د في حقها و حق ابنها القاصر " احمد "

مقرها المختار بمكتب نائبها الأستاذ عصام حمدوني المحامي بسيدي بوزيد.

من جهةالمدعى عليه :

القاطن حي الانطلاقة عقارب صفاقس.

من جهة اخرىأوراق القضية

قدمت عريضة الدعوى من المدعية لكتابة هذه المحكمة تاريخ 2013/06/17 مرفوقة بالمؤيدات التالية :  
 مضموني ولادة كل من المدعية والمطلوب والابن احمد والتي بموجبها تم استدعاء المطلوب للحضور يوم  
 2013/08/01 للحكم ان تعذر الصلح والمتضمنة ما يلي :

موضوع الدعوى

يعرض نائب المدعية أن هذه الاخيرة تزوجت بالمطلوب بمقتضى عقد زواج شرعي وتم البناء بينهما  
 وأنجبت منه الابن: احمد المولود في 2013/01/26. إلا أن العلاقة الزوجية قد تعكرت بينهما بسبب سوء معاملته لها  
 وقد أهملها تاركا إياها بحالة خصاصة دون أن ينفق عليها وعلى ابنها .  
 لذا فهو يطلب الحكم بإلزام المطلوب بالإتفاق على المدعية بحساب 150 د كالإتفاق على ابنها بحساب 100 د  
 وتغريمه لها بثلاثمائة دينار لقاء أتعاب التقاضي وإشراف المحاماة وحمل المصاريف القانونية عليه.

الاجراءات

(1) الطور الصلحي : في نطاق المصالحة بين الطرفين تطبيقا لأحكام الفصول 38 مكرر و 44 و 45 جديد من  
 م م م ت انتدب طرفا النزاع للصلح لدى السيد قاضي النفقات إلا أنه تعذر المسعى الصلحي لتمسك كل طرف بوجهه

22965  
 م.س.د. م.س.د.

(2) الطور القضائي: وفي هذا الطور وحضرت المدعية وتمسكت بالدعوى ولاحظت ان زوجها يعمل في الحراسة الليلية بدخل شهري قدره 600 د ولم يحضر المطلوب ولم يبلغه الاستدعاء ثم توالى نشر القضية بجلسات أخرى اقتضاها سيرها العادي تم خلالها استدعاء المطلوب بواسطة عدل التنفيذ سالمة بنبلقاسم برفيمها عدد 2323 بتاريخ 2013/08/19 للحضور يوم 2013/08/29 وحضرت المدعية وتمسكت بالدعوى مؤكدة وان المطلوب امتنع عن الإتفاق عليها وعلى ابنها مما اضطرها لاستقرار بمحل والديها نظرا لعدم توفير المدعى عليه لمحل سكنى خاص به وحضر المدعى عليه وأدلى بعقد كراء محل سكنى وأبدى استعداده ورغبته في إرجاع المدعية لمحل الزوجية ملتزما بالإتفاق عليها وعلى ابنه منها حسب العرف والعادة مؤكداً وأنه يعمل كحارس بمعمل الآجر ويتقاضى جراًة شهريا قدره 350 د وبالتحرير على المدعية لاحظت انها تعمل بمعمل " الكادونة " باجرة شهريا قدرها 450 د وطلبا إمهاتهما بعض الوقت لظهور بوادر صلح بين الطرفين وباخر جلسة يوم 2013/09/12 حضرت الطرفان وتمسكا بما سجل عليهما سابقا وافادا انه تعذر المسعى الصلحي بينهما.

وبعد استيفاء الإجراءات حجزت القضية للتأمل بأخر الجلسة وبها وبعد التأمل طبق القاتون صرح علنا بما

يلي :

### المحكمة

حيث كانت العلاقة الزوجية ثابتة بين الطرفين بعقد صداقهما المظروف بالمنف وإنجاب الابن : احمد.

وحيث اقتضت أحكام الفصل 38 من م اش أنه على الزوج الإتفاق على زوجته المدخول بها.

وحيث كان واجب الإتفاق المحمول على الزوج من أوكد واجبات الزوجية واتجه على ذلك الأساس إنزام

المطلوب بالإتفاق خاصة و أن ذلك الواجب مؤسس على الرابطة الزوجية الثابتة بموجب عقد الزواج المضاف للملف

وحيث يتجه أيضا إنزام المطلوب الإتفاق على ابنه لتوفر شروط الإتفاق الواردة بأحكام الفصل 46 من م اش

بالنظر إلى سنه ووضعه الاجتماعي حسب المؤيدات المضافة.

وحيث تقدر النفقة بقدر وسع المنفق وحال المنفق عليه وحال الوقت والأسعار وفقا لأحكام الفصل 52 من

م اش.

وحيث توفر بذلك للمحكمة من وقائع القضية وما تضمنه الملف من مؤيدات ما يكفي من العناصر والمعطيات

الموضوعية لتقدير النفقة.

وحيث تدفع النفقة مشاهرة وبالخلول بدء من تاريخ القيام على قاعدة الدوام والاستمرار وإلى انتهاء الموجب

عملا بالأحكام المشار إليها أنفا.

وحيث تحمل المصاريف القانونية على من تسلط عليه مفعول الحكم تطبيقا لأحكام الفصل 128 من م م ت.

### لذا وهذه الأسباب

قضت المحكمة ابتدائيا بالزام المدعى عليه بان ينفق على زوجته المدعية بحساب خمسين دينارا شهريا

(50,000 د) وعلى ابنه " أحمد " بحساب أربعين دينارا شهريا ( 40.000 د) وذلك من تاريخ رفع الدعوى الموافق

لـ 2013/06/21 إلى زوال الموجب وحمل المصاريف القانونية عليه./.

وحرر في تاريخه

العدد 3876 - تابع لفدية النقطة 5  
 الصادر بتاريخ 25.5.2013  
 وبمقتضى هذا القرار اعفاء السيد قاضي من فدية تدارك  
 منتهى فدية 1000

بناءً على ما ذكره السيد قاضي في تقريره رقم 1000/2013  
 الصادر بتاريخ 25.5.2013 بشأن إعفاء السيد قاضي من فدية تدارك  
 منتهى فدية 1000 وذلك وفقاً لما نصت عليه المادة 100 من  
 قانون الإجراءات الجزائية رقم 15 من سنة 1959  
 وبموجب ذلك أمضى هذا القرار

الاستشارة الأستاذ عمر المشاء السيد [Redacted]

تاريخ: 2013

رئيس المحكمة

[Handwritten signature]



[Faint handwritten notes and a signature on the left side of the page]